منظمة العفو الدولية: القبض "التعسفي" على هشام جنينة إهدار لحق حرية التعبير

الأربعاء 14 فبراير 2018 07:02 م

أدانت منظمة العفو الدولية، القبض على المستشار هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات سابقًا، بعد تصريحاته التي كشف فيها عن امتلاك سامي عنان، رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق، لمستندات وصفها بـ «بئر الأسرار»، التي تضمن وثائق وأدلة تدين الكثير من قيادات الحكم بمصر.

وذكرت المنظمة في تغريدة لها عبر حسابها الرسمي على موقع التدوين المصغر "تويتر": "القبض التعسفي على المستشار هشام جنينة وإحالته للمدعي العسكري يمثلان إهدار تام للحق في حرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة".

وقررت النيابة العسكرية، مساء أمس الثلاثاء، حبس المستشار هشام جنينة رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات سابقا 15 يوما على ذمة التحقيقات.

وأعلن «علي طه»، محامي "جنينة"، إلقاء القبض على جنينة، أمس الثلاثاء، من منزله واقتياده إلى قسم شرطة التجمع الخامس.

وأضاف طه لـ"مصر العربية" أن مباحث قسم شرطة التجمع هي من ألقت القبض على جنينة، وهو في طريقه الآن لمعرفة ماذا سيتم معه من إجراءات قانونية، مؤكدا استعدادهم للمثول أمام أية جهة تحقيق.

ويأتي ذلك بعدما أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة المصرية، العقيد تامر الرفاعي، إحالة تصريحات هشام جنينة بشأن سامي عنان، رئيس أركان جيش البلاد سابقا، لجهات التحقيق.

وقال الرفاعي، في بيان مقتضب، مساء الاثنين على حسابه الرسمي في موقع "فيس بوك": "في ضوء ما صرح به المدعو هشام جنينة حول احتفاظ الفريق مستدعى سامي عنان بوثائق وأدلة يدعي أنها تحتوي على ما يدين الدولة وقيادتها، وتهديده بنشرها، حال اتخاذ أي إجراءات قانونية قبل المذكور، وهو أمر بجانب ما يشكله من جرائم يستهدف إثارة الشكوك حول الدولة ومؤسساتها، في الوقت الذي تخوض فيه القوات المسلحة معركة الوطن في سيناء لاجتثاث جذور الإرهاب".

وأضاف البيان: "هو الأمر الذي تؤكد معه القوات المسلحة إنها ستستخدم كافة الحقوق التي كفلها لها الدستور والقانون في حماية الأمن القومي والمحافظة على شرفها وعزتها ، وإنها ستحيل الأمر إلى جهات التحقيق المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية قبل المذكورين" .

وكان المستشار هشام جنينة، وكيل حملة الفريق سامي عنان، قال في مقابلة مع صحيفة "هافنغتون بوست"، إن عنان يمتلك مستندات عسكرية وصفها بـ"بئر الأسرار" عن الأحداث التالية لثورة الخامس والعشرين من يناير، مضيفا أن عنان حفظها مع أشخاص خارج مصر.

وذلك على خلفية حبس الفريق سامي عنان، رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق، مدة 15 يوما على ذمة التحقيقا في النيابة العسكرية لاتهامه بعدة جرائم منها جريمة التزوير في المحررات الرسمية، وبما يفيد إنهاء خدمته في القوات المسلحة على غير الحقيقة؛ "الأمر الذي أدى إلى إدراجه في قاعدة بيانات الناخبين دون وجه حق".